

بلفظ القدم في حقه تعالى فيقال هو غير وجل وديم لان معناه واجب
لا عقلا ونفلا ولا يلفظ بذلك وانما قال يجب له تعالى القدم او نحو
هذا من العبارات ولا يعلق عليه في اللفظ اسم القدم لان اسماءه جعل وعز
لوثيقية هذا ما اورد فيه بعض المشايخ لكن قال العراقي في شرح اصول
السبكي عدة الخلف في الاسماء وقال ولم يرد في الكتاب نص ولكن
ورد في نسخة قال العراقي و اشار بذلك الحارث بن ابي جعفر في نسخة
قال من حديث ابي هريرة رضي الله عنه وفيه عند تقديم في التسعة
والشعبين **والبقاء** هو عبارة عن سلب عدم اللاحق للوجود و
بعض الاثمة يقول معنى البقاء في حقه تعالى استمرار الوجود في المستقبل
الى غير نهاية كما ان معنى القدم في حقه استمرار الوجود في الماضي الى
غير نهاية وكان هذه العبارة يحتاج فانها الى ان يقول عدم البقاء
صفتان نفسيتان لانها عنده عن الوجود المستمر في الماضي والمستقبل
والوجود بنفسه لعدم تحقق الذات بدونه وهذا المذهب ضعيف
لانها لو كانتا نفسيين لزم ان لا يعقل الذات بدونها وذلك امر باطل
بدليل ان الذات يعقل وجودها ثم يطلب البرهان على وجوب قدمها
وبقاءها ونسبة قوم فقالوا ان القدم والبقاء قد عيّن ايضا يقدم آخر
موجود وباقين بقاء آخر موجود ثم نقل الكلام الى هذا القدم الآخر
وهذا البقاء فيانم فيها المزمع في الاولين ويلزم التسلسل والضعف
من هذا القول قول من فرق وقال القدم سلبى والبقاء وجودى في
الذي

الذي عليه المحققون انها صفتان سلبيتان اى كل منهما عبارة عن نفي معنى
لا يعلق به تعالى وليس لهما مع وجود في الخارج عن الذهن وبما لفته للحوائج
اى لا يمانه شئ منها مطلقا لاي الذات ولا لاي الصفات ولا لاي الازوال
قال تعالى ليس كمثله شئ وهو السمع البصير فاوّل هذه الاية تنزيه
والحرثايات فصد رها بره على الحجة واضرارهم وعجزها بره على العلة
الناقبة بجمع الصفات وحكمة تقديم التنزيه في الاية واين كان من باب السلب
على الايات واين الاوّل في كثير من المواضع العكس ان لم يرد بالسمع والبصر
لأوهم التشبيه اذ الذين يقولون بالتشبيه يقولون في السمع ما يتر باذن
وفي البصر ما يتجدد وان كل منهما انما يتعلق بالشاهد ببعض الوجودات
دون بعض وعلى صفة مخصوصة من عدم البعد جدا ونحو ذلك فبدر بالآية
بالتنزيه ليستفاد منه نفي التشبيه له تعالى مطلقا حتى في السمع والبصر
الذين ذكر كعبه فان سمعه تعالى وبصره ليس كسمع الخلق وبصرهم لان
سمع الله تعالى وبصره صفتان قائمتان بذاتهما **العلية** التي يستحيل
عليها الجرمية والجاهلية وتوارها واجبها القدم والبقاء مطلقان بكل
موجود بدنيا كما ان اعدادا فان كان اوصفة ظاهرا كان وبالطبع وقبالة
تعالى بنفسه اى لا يفتقر الى محل ولا محققين بمعنى انه تعالى يجب تعالى ان
يقوم بنفسه اى بذاته ومعنى قيامه تعالى بنفسه سلب تقاره تعالى
الشيء من الاشياء فلا يفتقر الى محل اى ذات سوى ذاته تعالى فيكون
فيها كما يوجد الصفة في الموصوف لان ذلك لا يكون الا للصفات وهو تعالى